

الباب الأول

تجربة الجزاءات في عصبة الأمم

الفصل الأول:

نظام الجزاءات في عهد العصبة..

الفصل الثاني:

تطوير جزاءات العصبة..

الفصل الثالث:

تطبيق الجزاءات في العصبة..

الفصل الأول

نظام الجزاءات في عهد العصبة

المبحث الأول:

الظروف السياسية التي أحاطت بصياغة عهد العصبة.

المبحث الثاني:

أحكام الجزاءات في العهد.

الفصل الأول

نظام الجزاءات في عهد العصبة

المبحث الأول

الظروف السياسية التي أحاطت بصياغة عهد العصبة

قامت العصبة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ضمن تسوية شاملة لنتائج هذه الحرب. ويعكس قيامها في لحظة تاريخية معينة عدة معان:

الأول: من الوجهة التنظيمية تعد العصبة تنظيماً قانونياً دولياً دائماً يتمتع بقدر من السلطة ومع ذلك كانت مجرد تطوير لنظام الكونسرت الأوروبي مروراً بتجربة مؤتمرات لاهاي والاتحادات الدولية العامة خلال القرن ١٩. (1)

الثاني: من الوجهة السياسية تعد تعبيراً عن الانتقال من مرحلة السيادة المطلقة وتعدد مراكز اتخاذ القرار إلى مرحلة تسليم الدول بضرورة إيجاد قدر من مصلحة المجتمع الدولي Community Interest وهي مساحة المصالح المشتركة، وإقامة هيئات مركزية تتوزع السلطة والقوة Authority and Force مع الدول في ظل صيغة معينة وبالقدر الذي تتطلبه عملية حفظ السلم (2).

الثالث: من الوجهة الاستراتيجية تعد أول محاولة لإقامة نظام للأمن الجماعي القائم على الضمان المتبادل بدلاً من صيانة الأمن عن طريق المخالفات المتضادة وتوازن القوى بينها. وكما أنها أول محاولة لممارسة القوة من خلال سلطة مركزية بدلاً من ممارسة الدول لها بشكل مطلق في الفترات السابقة (3) وهي أول اتجاه منظم للتمييز بين الاستخدام المشروع

وغير المشروع للقوة في المجتمع الدولي. أي أن العصبية لم تلغ استخدام القوة ولكنها تولته بالتوجيه والترشيد وأدخلت ما يسمى بتنظيم القوة Institutionalization of Power وتدويل العدالة وتنفيذ الأحكام⁽⁴⁾، لهذا كله كان قيام العصبية فاتحة عصر القانون الدولي الحديث الذي يغلب فيه التضامن والتعاون على الصراع والتنافس.

غير أن العصبية وإن كانت أمل طوائف عديدة من الشعوب ومثلا أعلى أو تكاد لذي بعضهم - فقد كانت بمثابة تجسيد تنظيمي لتسوية سياسية أوروبية أعقبت صراعا مسلحا أوروبا فارتبط سيرها ومصيرها بسير ومصير التسوية القلقة التي كانت تصورا لمعادلة القوى السياسية والأوضاع النفسية لأوروبا خلال الربع الأول من عام ١٩١٩، بل وكلفت بالمحافظة على هذه المحاولة القلقة والقيام على تنفيذها⁽⁵⁾ فكان طبيعيا أن تتهاوى مع كل تغيير في أركان تلك المعادلة وأن تسقط بسبب الهوة السحيقة بين الآمال الكبار التي علقها عليها المثاليون، وبين ظروف نشأتها وبيئة عملها وإمكاناتها.

ومع ذلك كانت العصبية علامة بارزة على طريق محاولات تنظيم المجتمع الدولي وتطوير نظرية الجزاءات الدولية الجماعية التي وإن كانت لها سوابق عديدة، إلا أن العصبية في بدايتها⁽⁶⁾ الحقيقية خلال الحرب العالمية الأولى نشطت جمعيات السلام وتحت مسميات مختلفة في معظم البلاد المتصارعة والمحايدة على السواء⁽⁷⁾ في إعداد مشروعات لإقامة المنظمة الدولية الجديدة وأقرت مكانا هاما للجزاءات المختلفة بين يدي تلك المنظمة. وعندما بدأ مؤتمر السلام عمله في فرساي وجدواضعا العهد أمامهم اتجاهين رئيسيين⁽⁸⁾.

الأول: قاري تتزعمه فرنسا وتضمن مشروعها نظاما محكما لمختلف أنواع الجزاءات وتزويد المنظمة الجديدة بقوة دولية. والمعروف أن فرنسا كانت حريصة علي دعم نظام العصابة لكي يمكنها المحافظة علي تسوية فرساي ضد ألمانيا⁽⁹⁾، وتحسبا من الانتقام الألماني الذي طارد السياسيين الفرنسيين حتى قيام الحرب العالمية الثالثة، وهو الاعتبار الأول الذي كيف تصرفاتهم حتى ذلك التاريخ.

والثاني: تزعمته إنجلترا والولايات المتحدة، ونظرا لعدم تأثرهما بالتسوية بقدر تأثير فرنسا وعدم رغبتها في الاضطلاع بدور رئيسي في عمليات صيانة الأمن الجماعي، فقد ركز المشروعان البريطاني الأمريكي علي أهمية الرأي العام الدولي ودوره كجزاء دون الاهتمام بضرورة الجزاءات المادية الأخرى، رغم أن مشروعات الجمعيات البريطانية⁽¹⁰⁾ وخاصة الجمعية القابلية أولت اهتماما خاصا بالجزاءات الاقتصادية علي عكس الجمعيات الأمريكية التي اكتفت بالجزاءات الأدبية⁽¹¹⁾ وتغلب الفكر الأنجلوسكسوني يف صياغة العهد ولكن العهد⁽¹²⁾ لم يغفل كلية الاتجاه الفرنسي الذي ترك بصماته علي أحكامه⁽¹³⁾.

ويتضح من الأعمال التحضيرية للعهد وكلمات الوفود أن المندوب الفرنسي Bourgeois leon هو الوحيد بين بقية المندوبين الذي استخدم كلمة Sanctions⁽¹⁴⁾ ودافع عنها بحرارة، مطالبا بتطبيقها في حالات عديدة وعدم قصرها علي حالة شن الحرب⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني

أحكام الجزاءات في العهد

مقدمة:

استهدفت العصبة- كما جاء في ديباجة العهد- دفع التعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن الدوليين وفق مبادئ أربعة وهي:

- ١- القبول بالالتزامات المتعلقة بعدم اللجوء للحرب.
- ٢- إقامة العلاقات الدولية على أساس العلانية والعدل والشرف.
- ٣- الالتزام بأحكام القانون الدولي.
- ٤- صيانة العدالة والمراعاة الدقيقة لكل الالتزامات الناجمة عن المعاهدات.

ولضمان تحقيق ذلك الهدف وفق هذه المبادئ تضمن العهد عدة ضمانات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين.

المجموعة الأولى: الضمانات الوقائية وتتمثل في ستة أجزاء هي:

- (أ) تخفيض مستويات التسلح الوطني (المادة الثامنة).
- (ب) التغيير السلمي (المادتان التاسعة عشرة والسادسة والعشرون).
- (ج) تحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالأقليات المستعمرة (المواد ٢٢ - ٢٤).
- (د) وسائل التسوية السلمية (المواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧).
- (هـ) الضمان المتبادل (المادة العاشرة).
- (و) الدبلوماسية العلنية (المادة ١٨ - الفقرة الثانية من الديباجة).

المجموعة الثانية: الضمانات العلاجية وتتمثل في مجموعة الجزاءات التي تتضمنها أساسا للمادة ١٦.

ويمكن أن نميز بين نوعين من الجزاءات في العهد:

النوع الأول: تضمنته المادة (١٦) وينقسم إلي جزاءات مباشرة تتمثل في استخدام القوة المسلحة لصد المعتدي، وأخرى غير مباشرة وتتمثل في إجراءات القسر النفسي الهادفة إلي عزل الدولة المعتدية سياسيا واقتصاديا وتجاريا... الخ^(١٦) واستهدفت جزاءات المادة ١٦ أساسا- كما أسلفنا حمل كافة الدول، أعضاء وغير أعضاء، علي تسوية منازعاتهم بالوسائل السلمية التي تضمنها العهد قبل الاحتكام في السلاح في تسويتها^(١٧).

النوع الثاني: تضمنته المادة الثامنة عشر الخاصة بتسجيل المعاهدات غير أن جزاءات المادة ١٧ يمكن أن تنطبق في حالة رفض أحد أطراف النزاع تنفيذ حكم قضائي أو تحكيمي أو قرارا جماعيا صادر من مجلس العصابة بصدده، كما يمكن طرد العضو (م/١٦/٤) إذا تخلف- بشروط معينة- عن الوفاء بالتزاماته المالية قبل العصابة.

وفيما يلي تفصيل لهذا الإيجاز:

أولا: الجزاءات في المادة ١٦:

بعض القضايا المتعلقة بتطبيق جزاءات المادة ١٦:

نعالج في هذا الصدد المسائل الأساسية الآتية:

(١) نطاق تحريم شن الحرب في العهد.

(٢) السلطات المخولة بتحديد المعتدي وتقرير الجزاء.

(٣) نطاق إجراءات القمع.

١- نطاق تحريم الحرب في العهد:

لم يطمح العهد إلى حظر الحرب بشكل مطلق مهما كانت دوافعها وبواعثها حيث لم يكن ممكنا حرمان الدول فجأة من أهم خصائص سيادتها والقول الفصل في أي نزاع دول⁽¹⁸⁾. وكل ما طمح إليه العهد هو وضع ضوابط وإجراءات يتعين استنفاذها قبل شن الحرب علي أن تعلن جميع خطوات التسوية للمجتمع كي يتبين الرأي العام مسالك أطراف النزاع لعله يتمكن من حثهم ودفعهم نحو تسوية سلمية وتفاذي انهيار وسائل الإقناع السلمي.

وقد اقتصر العهد علي حظر الحرب العدوانية التي يشنها طرف في نزاع ضد آخر قبل استكمال أو استنفاد إجراءات التسوية السلمية، أو بغير اللجوء إلي تلك الإجراءات، أو ضد الطرف الذي قبل أحكام أجهزة العصابة (م ٦/١٥)⁽¹⁹⁾.

وبذلك يمكن شن الحرب في الأحوال الآتية:

(١) حرب الدفاع الشرعي:

إجراءات القمع الجماعية العسكرية وغير العسكرية التي تقوم بها العصابة.

إذا فشل مجلس العصابة في إصدار تقرير عن النزاع بالإجماع فإن أعضاء العصابة يحتفظون لأنفسهم بالقيام بالعمل الذي يروونه ضروريا لحفظ الحق والعدالة (م ٧/١٥)⁽²⁰⁾. تنفيذ حكم دولي بشرط مراعاة مهلة الشهور الثلاثة (٢/١٢م - ٤/١٣م الجملة الأولى)⁽²¹⁾.

غير أن العصابة لم تحتكر القوة بهدف تنفيذ الأحكام، ولم تقم أجهزة مركزية قوية تبين وجهة الصواب والخطأ في مطالب الأطراف المتنازعة

ولذلك كان طبيعياً أن تسير إلى جانب سلطتها في قمع الحرب العدوانية بقدر استطاعتها، سلطة أخرى للدول التي لا تسعفها المنظمة الدولية في رد العدالة إليها، ويعبر عن تلك السلطة بوسائل القسر ما دون الحرب أو وسائل المساعدة الذاتية *Auto- Protection, Self Redress* وهي إجراءات ضغط وقهر تقوم بها الدول فرادي دون التورط في حالة حرب قانونية.

فكان العهد عني بتحريم شن الحرب العدوانية، وفي مفهومها القانوني الشكلي فقط. وقد أشارت المادة الحادية عشرة من العهد إلى أنه في حالة قيام حرب أو تهديد بالحرب سواء أثرت أو لم تؤثر بشكل فوري على أعضاء العصبة، تعد *A matter of concern to the whole league* وهذه إشارة إلى الحرب بين أي من أعضاء المجتمع الدولي سواء عضوا في العصبة أم لا.

وتلتزم العصبة بموجب هذه المادة باتخاذ (أي عمل تراه معقولاً وفعالاً لصيانة سلام الأمم). وقد تفادي العهد وصف هذه الحرب بالعدوان، بل أوضحت المادة ١٦ أن الحرب التي تستتبع تطبيق أحكام تلك المادة هي التي تشن انتهاكاً أو تجاهلاً للالتزامات المواد ١٢، ١٣، ١٥ وهي تعد في هذه الحالة (عمل حرب) ضد كل أعضاء العصبة⁽²²⁾ غير أن مجرد شن عضو لحرب عدوانية لا يخلق بذاته حالة حرب فورية وتلقائية مع أعضاء العصبة، ولكنه يعطي كل عضو حق إعلان الحرب واتخاذ عمل عسكري ضده⁽²³⁾.

وقد ميز العهد بين الحرب التي تشن دون مراعاة لأحكام التسوية السلمية، وتلك التي تشن من الخارج انتهاكاً للسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأطرافه وهي الوحيدة التي وصفها بالعدوان ويرى البعض أن

جزاءات المادة ١٦ لا تنطبق علي هذه الحالة الواردة في المادة ١٠ (24) ولما كانت المادة المذكورة قد أوكلت إلي مجلس العصبة مهمة تقرير طريقة تنفيذ الضمان المتبادل المنصوص عليه فيها، فليس يمنع المجلس من التوصية بجزاءات المادة ١١ علي أساس أن حرب تعرض للخطر السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للضحية وعلي أساس أن فكرة الأمن الجماعي لا تتجزأ في الحالتين (25).

ويري شوارزنبرجر (26) في معرض تفسيره لهذا التمييز بين المادتين ١٠، ١٦ من العهدين منشئ العصبة لم يعنوا أساسا بالعدوان الدولي، وإنما عنوا بحظر الحرب العرضية أو الفجائية Accidental and temperamental (27)، ولذا فقد كان يكفي تضيق الحالات التي يلجأ فيها الأعضاء للحرب وتطويل فترة الهدنة Cooling-off الواقعة بين النزاع واندلاع الحرب مما يعطي لجهاز التسوية السلمية في العصبة فرصة العمل خلال تلك الفترة. (28)

(٢) من يقرر وقوع الحرب أو العدوان:

فيما يتعلق بالعدوان أو حظره أو التجديد به لم تتضمن المادة ١٠ أي تفسير له (29) ولم توضح كيف تبلغ واقعة العدوان لمجلس العصبة ولكنها ألقت التزاما علي المجلس بأن يشير علي أعضائه بالطريقة التي يمكنهم بها صد هذا العدوان (30) والواضح أن المادة ١٠ ألقت التزاما سلبيا علي أعضاء العصبة باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي دون أن تحدد مضمون التزاماتهم إزاء انتهاك الإقليم والاستقلال، أو إزاء تصدي المجلس لهذا الأمر لدي علمه به، وأن قدمت معيارا موضوعيا لتعريف العدوان.

ولعل غموض هذه المادة وغموض المصطلحات التي تضمنتها بعكس الجهود المختلفة الصارمة التي تنازعت أدراجها أو أبعادها أو اقتراها بنص آخر يتعلق بالتغيير السلمي والذي أفردت له المادة التاسعة عشرة⁽³¹⁾ ورغم هذا الغموض الواضح الذي أفقدها تقريبا كمل قيمة عملية، فقد اعتبرتها فرنسا كسبا كبيرا، واعتبرها الرئيس ولسون صلب العهد The Key Article⁽³²⁾.

وتقضي المادة الحادية عشرة من العهد بأن أي عضو يتبين له وقوع حرب أو تهديد بالحرب يمكنه أن يطلب من أمين عام العصبة دعوة المجلس للانعقاد. ويعتبر الحل الذي أخذ به العهد في المادتين ١٠، ١٦ حلا توفيقيا بين منهجين آخرين في طريقة تحديد المعتدي هما الحل الفردي والحل التنظيمي⁽³³⁾. ويقضي هذا الحل التوفيقى بدعوة المجلس إلي التدخل لتحديد المعتدي غير أن قراره ليس ملزما قانونا بالنسبة لكافة الدول الأعضاء.

(٣) نطاق إجراءات القمع في العهد:

تضمنت المادة السادسة عشرة عددا من الإجراءات أو الجزاءات⁽³⁴⁾ التي تنطبق في حالة قيام دولة بشن الحرب انتهاكا لأحكام العهد. وقد اعتبرت البعض⁽³⁵⁾ المادة ١٦ بمثابة مدونة عقابية Code Penal تنطبق علي من ينتهك النظام القانوني الذي أقامه العهد ولم يرد لكلمة جزاءات ولا عقوبة ذكر في العهد⁽³⁶⁾. وتنطبق جزاءات المادة ١٦ في حالة الحرب بين أعضاء العصبة (م١٦) أو بين عضو وغير عضو أو بين دولتين كلاهما غير عضو في العصبة (م١٧).

ويعتبر قيام العضو بشن الحرب بغير مراعاة لالتزاماته وفق المواد ١٢، ١٣، ١٥ بحكم المادة ١/١٦ كأنه ارتكب عمل حرب ضد كل أعضاء العصبة الآخرين الذين يتعهدون فوراً بتطبيق الإجراءات غير العسكرية ضده. وتقضي المادة ٢/١٦ بالتزام المجلس في هذه الحالة بإصدار توصية إلى مختلف الحكومات المعنية بالقوة العسكرية والجوية والبحرية الفعالية التي يتعين علي أعضاء العصبة المساهمة بها في القوات التي تستخدم لصيانة أحكام العهد. وتقضي المادة ٣/١٦ بأن يوافق الأعضاء علي مساندة بعضهم بعضاً في التدابير المالية والاقتصادية التي تتخذ وفق هذه الحالة، بهدف تقليل الخسائر الناجمة عن تطبيق تلك التدابير، وأن يساندوا بعضهم بعضاً في مقاومة أية إجراءات خاصة تستهدف أحدهم وتوجهها الدولة المنتهكة للعهد، وأن يتخذوا الخطوات الضرورية لكفالة مرور قوات أي من أعضاء العصبة التي تتعاون في صيانة أحكام العهد، عبر أراضيهم. أما الفقرة الثالثة من المادة السادسة عشرة فقد تضمنت جزاء الطرد. ويمكن تقسيم جزاءات المادة ١٦ إلي نوعين وفقاً لطبيعتها كما أسلفنا وهذه الإجراءات يجب أن تطبق وفقاً لضرورات الموقف بصورة تدريجية.

النوع الأول: الجزاءات غير العسكرية (العزل النفسي والسياسي والاقتصادي والتجارة.. الخ).

النوع الثاني: الجزاءات العسكرية.

النوع الأول: الجزاءات غير العسكرية:

وتتحصل في مجموعة الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والنظامي والأدبي وغيرها الهادفة إلى ردع الدولة التي تشن الحرب قبل أن تستنفذ إجراءات التسوية السلمية في العهد.

(أ) الجزاءات الاقتصادية وتشمل:

(أ) قطع كل العلاقات التجارية أو العلاقات المالية.

(ب) حظر كل علاقة بين رعايا أعضاء العصبة ورعايا الدولة التي تنتهك العهد.

(ج) حظر كل العلاقات المالية والتجارية والشخصية بين رعايا الدولة التي تنتهك العهد ورعايا الدول الأخرى سواء كانت عضوا في العصبة أم لم تكن.

وقد استفاد الحلفاء في الحرب العالمية الأولى من تجربة الصراع الاقتصادي ووسائله خلال تلك الحرب في صياغة الإجراءات الاقتصادية والمالية. وتضمن المشروعان الفرنسي والإيطالي المقدمان للجنة صياغة العهد عدة جزاءات اقتصادية⁽³⁷⁾.

وإذا كانت الجزاءات الاقتصادية⁽³⁸⁾ الواردة في المادة ١٦/٢ قد ركزت علي إضعاف جانب المعتدي فإن الفقرة الثالثة من المادة قد اهتمت بدعم ضحية العدوان. وتضمنت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ التزاما قبل الأعضاء بمساعدة متبادلة في الإجراءات المالية والاقتصادية التي تتخذ وفق الفقرة الأولى من هذه المادة. وهدف هذا الدعم المتبادلة لتقليل وتخفيف الأضرار الناجمة عن اتخاذهم لهذه الإجراءات، كما يلتزمون

بمساندة بعضهم لمقاومة أية إجراءات خاصة خاصة تستهدف أيًا منهم،
وتكون موجهة من قبل الدولة المنتهكة للعهد.

وكان الجنرال Smuts هو الذي اقترح اصطلاح المقاطعة الاقتصادية
وإدراجها في العهد وكان اللورد سيسيل يستخدم كلمة Blockade أن
حصار بحري للدلالة على الجزاءات الاقتصادية كما أبدى الرئيس ولسون
اقتناعه بجدوي الجوائز الاقتصادية⁽³⁹⁾ بوصفها أكثر فاعلية من
الجزاءات العسكرية⁽⁴⁰⁾.

وقد ثار الجدل حول مدلول كلمة فوراً Immediaely الواردة في
المادة ١٦/١ فهل تعني أن الأعضاء يقومون بالقطع الفوري للعلاقات
الاقتصادية فور تحققهم من وقوع الانتهاك أم مجرد الإبلاغ بوقوعه. وقد
بذلت محاولات لتفسير هذه الكلمة فأوضح مقرر لجنة الحصار أن الكلمة
تعني الالتزام والتعهد ثم يأتي التنفيذ بعد ذلك⁽⁴¹⁾. والواضح من صياغة
١٦ أن الجزاءات الاقتصادية يجب أن تطبقها الدولة فوراً دون تدخل من
أجهزة العصبة غير أن التجربة أثبتت خطورة هذه الشغرة⁽⁴²⁾.

ويري البعض بأن نص م ١٦ يوحي بتطبيق هذه الجزاءات الاقتصادية
بشكل متدرج⁽⁴³⁾ غير أن أعضاء العصبة ليسوا ملزمين باتتباع التدرج
الوارد في المادة ١٦، كما أنهم ليسوا ملزمين بنفس الإجراءات الواردة
بها⁽⁴⁴⁾، وإن كانوا ملزمين باتخاذ إجراء ما⁽⁴⁵⁾.

وقد استبان لأمين العصبة أن هذه الإجراءات الاقتصادية لن يتسنى
تطبيقها بشكل فعال إلا بتدخل من العصبة ولو علي سبيل التنسيق فاقترح
في الاجتماع الثامن لمجلس العصبة في سان سباستيان المنعقد من ٩/٧/
١٩٢٠ إنشاء لجنة حصار Blockade Intelligence Committee

تضم المختصين بالحصار في كل الدول الأعضاء، بالإضافة إلى لجنة تنفيذية للحصار Executive Blockade Committee وتستخدم الأولى وقت السلم بينما تستخدم الثانية في حالات الطوارئ، واقترح كذلك أن تبدأ العصابة- تمهيدا لذلك- بإنشاء لجنة حصار. وقد بحثت الجمعية الأولى عام ١٩٢٠ هذه المقترحات وعينت بالفعل لجنة الحصار الدولية⁽⁴⁶⁾، لدراسة أنسب وسائل إهمال الجزاءات الاقتصادية وإعداد الخطة العامة للعمل وإنشاء الأجهزة الواجب تحويلها إلى أجهزة دائمة، وإيجاد المبادئ العامة التي تحكم عملها⁽⁴⁷⁾.

وقد أوصت لجنة الحصار في تقريرها للجمعية بأن يكون مجلس العصابة هو مركز تحديد وتوجيه الإجراءات التي تقترن أيضا بقطع العلاقات الاقتصادية وإمدادات الأغذية كإجراء نهائي مع استمرار العلاقات الإنسانية. واستقر رأي اللجنة علي أن الجزاءات الاقتصادية تعد بالقطع ضغطا سلميا⁽⁴⁸⁾ وأوصت بتدرج الحظر الاقتصادي وعلي أن يعهد بالحصار البحري إلي قوى تحدد بذاتها⁽⁴⁹⁾.

ويبدو أن العهد لم يذهب إلي ضرورة إسهم كل الدول بكل الإجراءات التي تتخذ ضد المعتدي بل من المنطقي أن تكلف بعض الدول ببعض الإجراءات وفق ما يتطلبه الموقف. والواقع أن فعالية الجزاءات الاقتصادية تتطلب شروطا ثلاثة:

- أن يكون اعتماد المعتدي علي غيره قويا من الوجهة الاقتصادية.
- أن تشمل خطة الجزاءات أهم القطاعات الحيوية المؤثرة في اقتصاد المعتدي وذلك باستخدام أكثر وسائل الخنق الاقتصادي ملائمة وأن تطبقها أقدر الدول علي ذلك.

- أن تعزز الإجراءات الاقتصادية بإجراءات ذات طبيعة أخرى
(سياسية- عسكرية.. الخ).⁽⁵⁰⁾

(٢) الجزاءات السياسية:

تتمثل في إجراءات الضغط ذات الطابع السياسي، مثل قطع العلاقات، الطرد من المنظم، عدم الاعتراف بالأوضاع الناشئة عن انتهاك القانون⁽⁵¹⁾، وبهذا المعنى تضمن العهد بوضوح جزاء الطرد وجزاء عدم الاعتراف لكنه لم ينص صراحة علي قطع العلاقات الدبلوماسية ونعالج فيما يلي هذه الجزاءات الثلاثة في العهد.

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية:

يري فوشيه أن المادة ١٦ رغم عدم نصها علي قطع العلاقات الدبلوماسية إلا أنها تتطوي علي ذلك، ويري دليبيز⁽⁵²⁾ أن هذا الجزاء لم يرد صراحة في العهد لكنه يستشف من المبادئ العامة للعهد، بينما يميل Axel Serup⁽⁵³⁾ إلي الالتزام بتفسير ضيق للمادة (بحيث لا تنص سوى علي قطع العلاقات التجارية أو المالية، لا يبدو أن الأعضاء ملزمون باستدعاء ممثليهم الدبلوماسيين بما يترتب عليه قطع العلاقات). ويري أن المادة استهدفت أساسا الحصار الاقتصادي.

وقد أشار المشروع الإيطالي إلي الجزاءات السياسية وذكر المادة ٢٩ منه بعض هذه الجزاءات مثل قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب إجازة ممارسة الأعمال القنصلية وعدد المشروع الفرنسي ثلاثة أنواع من الجزاءات السياسية منها قطع العلاقات الدبلوماسية.

وأوضحت قرارات الجمعية العمومية للعصبة في دورتها الثانية أن قطع العلاقات الدبلوماسية يمكن أن يسبقه كخطوة أولى استدعاء رؤساء

البعثات الدبلوماسية ثم يتم القطع عندما تتوقف كل العلاقات السلمية⁽⁵⁴⁾. ويرى Lucien Sgez⁽⁵⁵⁾ أن قطع العلاقات الدبلوماسية تطبيقاً لقرارات الجمعية المشار إليها لم يشكل وفقاً لنص العهد إحدى التدابير التي يمكن للمجلس أن يوصي الدول بها، غير أن قطع العلاقات يعد نتيجة شبه حتمية للقطع الكلي للعلاقات الأخرى بين الدول. وقد أثير هذا النوع من الجزاءات خلال فترة العصبة خاصة خلال الغزو الإيطالي للحبشة ولكن كثيراً من الدول الأوروبية لم ترغب في إرساء سابقة لذلك بالإضافة إلى أن جانباً من الفقه عارض اعتبار قطع العلاقات جزءاً جماعياً ضد الدولة⁽⁵⁶⁾.

(ب) الطرد من العصبة:

نصت الفقرة الرابعة من المادة ١٦ علي أن أي عضو في العصبة ينتهك أي التزام ملقي عليه في إطار العصبة قد يعلن أنه لم يعد عضواً ويتم ذلك بقرار من مجلس العصبة بإجماع ممثلي كل الدول الأخرى الأعضاء الممثلين في العصبة.

ويلاحظ علي هذا النص ما يلي:

يشترط لتطبيق الطرد أن يكون العضو قد انتهك أي التزام في العهد⁽⁵⁷⁾. والمفهوم أن الانتهاك لا بد أن يقطع علي أحد الملتزمين في العهد وهما الالتزام بعدم شن الحرب وفقاً للمادتين ١١، ١٦، والالتزام باحترام السلامة الإقليمية للدول واستقلال وعدم شن حرب عدوانية ضدها فلا يتصور مثلاً أن يقع الطرد في حالة الإخلال بالتزام تسجيل المعاهدات⁽⁵⁸⁾ يتم الطرد بقرار من مجلس العصبة بالإجماع باستثناء صوت الدولة التي يتقرر طردها⁽⁵⁹⁾. ولا بد أن توافق الجمعية العامة بالإجماع علي هذا القرار⁽⁶⁰⁾. والطرْد كإجراء تنظيمي ضد من ينتهك أحكام النظام القانوني

الدولي، لا يكون فعالا في تحقيق أهدافه وهو ردع المعتدي، ما لم تكن المنظمة عالمية العضوية بحيث يسفر الطرد عن عزل وإبعاد كاملين للمعتدي⁽⁶¹⁾، وما لم يكن المعتدي شديد الاعتماد علي المنظمة وأعضائها. كما أنه من المنطقي أن يكون الطرد آخر جزء يلجأ إليه بعد فشل إجراءات القسر الأخرى⁽⁶²⁾. وبذلك يمكن تصور أربعة طوائف من الدول خارج المنظمة تختلف مراكزها القانونية تجاهها وهي الدولة التي لم تتضمن أصلا، والدولة المنسحبة وفق أحكام العهد، والدولة التي تتسحب دون مراعاة لالتزاماتها وفق أحكام العهد، والدولة التي يتم إنهاء عضويتها.

وقد وضعت المادة ١٧ من العهد أحكاما لتأمين ملاحقة غير الأعضاء الذين يعكرون صفو السلام وقررت تطبيق جزاءات المادة ١٦ ضدهم⁽⁶³⁾. ولم تتضمن المشروعات الرسمية التي قدمت لدي إعداد العهد عدا إحدى المقترحات الإيطالية أي نص علي الطرد⁽⁶⁴⁾ ولم يدرج النص عليه إلا في مرحلة متأخرة من إعداد العهد⁽⁶⁵⁾.

ويتضح من المناقشات التي جرت أثناء إعداد العهد انصراف نية واضعيه إلي إقامة نوع من الرقابة الدولية الصارمة علي المعتدي، ثم فكروا بعد ذلك في طرده لا عقابا له وإنما لتفادي محاولته عرقلة اتخاذ القرارات في المجلس الذي تصدر قراراته بالإجماع⁽⁶⁶⁾.

ولم يستخدم جزاء الطرد في العصبة سوى مرة واحدة ضد الاتحاد السوفيتي بسبب عدوانه علي فنلندا غير أنه اقترح طرد إيطاليا إبان عزوها للحبشة عام ١٩٣٥ ولم يؤخذ بهذا الاقتراح⁽⁶⁷⁾ كما طالبت إنجلترا في ١٨/٥/١٩٣٤ بطرد ليبيريا من العصبة علي أساس أنها تسيء معاملة قبائل في أراضيها ولكن عندما تلقى مجلس العصبة تأكيدا من ليبيريا

بتحسين معاملة هذه القبائل، اكتفى المجلس بسبب خطة المساعدة في تحسين الأحوال الاجتماعية في ليبيريا التي كمان أعدها وتري مسألة الطرد مفتوحة⁽⁶⁸⁾.

طرد الاتحاد السوفيتي:

هاجمت روسيا فنلندا في ١٩٣٩/١١/٣٠ وطالبتها بأن تسلمها وتؤجرها أجزاء معينة من أراضيها علقت القيادة السوفيتية عليها أهمية كبرى للأمن السوفيتي. وأدارت مفاوضات بين البلدين استمرت سرية لمدة عام، عرضت فنلندا خلالها تسليم الاتحاد السوفيتي مناطق أخرى من أراضيها أكثر اتساعا لكنها بغير ذي قيمة استراتيجية أو اقتصادية وانتهى الأمر بقبول فنلندا بمعظم المطالب السوفيتية لكنها رفضت مطلبين سوفيتيين أحدهما يتعلق بطلب السوفيت تأجير ميناء هانكو لمدة ٣٠ عاما ليكون قاعدة بحرية سوفيتية، ويتعلق الطلب الثاني برغبة السوفيت تسلّم شريط من الأرض الفنلندية يمتد عبر برزخ كاريليا بجوار لينجراد وهي منطقة تتمركز فيها الدفاعات الأرضية الفنلندية الرئيسية.

وإزاء الرفض الفنلندي انتهزت روسيا إحدى حوادث الحدود وقامت بغزو فنلندا وندبت أحد الفنلنديين الذي كان منغيا في موسكو منذ ٢٠ عام (المستّر kuunisen) رئيسا لجمهورية فنلندا الديمقراطية ووقعت معه علي الفور معاهدة تمنح للروس كل ما طلبوه. ولما عرض روزفلت الوساطة بين البلدين ادعت روسيا أنها ليست في حالة حرب مع بل إن علاقاتها طيبة جدا مع الحكومة القائمة. وأثار الغزو السوفيتي امتعاض قطاعات عريضة في العالم، وبعد تردد طويل قررت فنلندا اللجوء للعصبة في ١٩٣٩/١٢/٢ أملة إقناع الحكومة السوفيتية بوقف الحرب واستئناف

التفاوض ولم يكن هدفها طرد روسيا من العصبة، وإن كانت خطابات احتجاج عديدة وصلت أمانة العصبة من أمريكا اللاتينية تطالب بطرد روسيا.

وانعقدت الجمعية العامة للعصبة في ١٤/١٢/١٩٣٩ ورفضت روسيا حضور الجلسات علي أساس أنها توصلت والحكومة الشرعية في فنلندا إلي اتفاق تام وليس هناك نزاع بينهما. وأصدرت الجمعية العامة في ١٤/١٢/١٩٣٩ استتكارا للعدوان الروسي وتغادت الإشارة إلي الجزاءات أو الدعم العسكري لكنها ناشدت أعضاء العصبة بتقديم كل مساعدة مادية ممكنة لفنلندا وكلفت الأمين العام بتنسيق هذه المساعدات. ثم قررت الجمعية أن روسيا بعملها ضد فنلندا قد وضعت نفسها خارج العصبة وناشدت المجلس أن يخلص من ذلك إلي النتائج الملائمة.

وفي وقت لاحق من يوم ١٤/١٢/١٩٣٩ اجتمع المجلس وقرر طرد روسيا بقرار جماعي لم يصوت ضده أحد ولكن عددا ضخما من الدول امتنع عن التصويت بعضها خوفا من غضب روسيا، وبعضها حرصا علي عدم إلزام نفسها بأي قرار يورطهم في الحرب. فوافق علي الطرد ٧ دول من مجموع أعضاء المجلس الأربع عشرة أما السبعة الباقون فكانوا بين متغيب عن حضور الجلسة أو ممتنع عن التصويت⁽⁶⁹⁾ ولما كانت المادة ١٦/٤ تتطلب صدور قرار المجلس بالطرد بإجماع ممثلي كل الدول الأخرى (أي عدا صوت الدولة المطرودة)، فقد تشكك الأستاذ Leo Gross في سلامة قرار المجلس بطرد روسيا الذي لم يحظ سوى بنصف أصوات ممثلي تلك الدول⁽⁷⁰⁾.

وقد كشفت عملية طرد روسيا من العصبة عن إجراء أتى به العمل والتجربة ولم يرد في أحكام العهد وهو صدور توصية بالطرد من الجمعية

(التي لم يرد لها ذكر في المادة ٤/١٦) ثم قيام المجلس ببحث التوصية وإصدار قرارا الطرد. وتجدر الإشارة إلي أن طرد روسيا لم يؤثر علي اعتراف أعضاء العصبة بها⁽⁷¹⁾.

(ج) عدم الاعتراف:

ويقع عدم الاعتراف علي المواقف والتصرفات التي تتم مخالفة لأحكام نظام معين، كالاستيلاء علي إقليم بالقوة أو قلب نظام حكم بطريق غير مشروع أو انتهاك السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. ويقصد بهذا النوع من الجزاءات حرمان المعتدي من ثمار عدوانه، وقد ظهر ونما في القارة الأمريكية لظروف تاريخية⁽⁷²⁾.

وقد حظرت المادة ١٠ من العهد أرضي غير الأعضاء وحاولت أن تـري مبدأ الضمان الإقليمي لكنها لم تنص علي جزاء محدد وبذلت محاولات فاشلة في أعوام ٢١، ٢٧، ١٩٣٠ لسد هذا النقص. ويرى جون فيتشر وليامز⁽⁷³⁾ أن العهد لم يتضمن الجزاء المتمثل في عدم الاعتراف بمشروعية موقف نشأ بوسائل تخالف العهد ولكن من الواضح أن هذه المادة تنطوي علي مبدأ عدم الاعتراف⁽⁷⁴⁾.

ويعزي مبدأ عدم الاعتراف في زمن العصبة إلي وزير الخارجية الأمريكي ستمسون الذي وجه مذكرة إلي كل من الصين واليابان في ١٧/١٩٣٢ وكذلك إلي مجلس العصبة بمناسبة الصراع الصيني الياباني.

وعبرت رسالة ستمسون عن عزم بلاده علي عدم الاعتراف بأي اتفاقات تعقد بين الصين واليابان، أو بأي موقف بينهما يتعارض مع ميثاق باريس في ٢٧/٨/١٩٢٨⁽⁷⁵⁾.

ويلاحظ Ian Brownlie⁽⁷⁶⁾ أن مذكرة ستمسون كانت تطبيقاً لمبدأ Ex Inuria Jus non oritur الذي ظهر في ممارسات الدول والأدب القانوني قبله، بل رفضت أمريكا في مذكرة مماثلة عام ١٩١٥ الاعتراف بالمطالب الواحد والعشرين التي قدمت لليابان إلى الصين⁽⁷⁷⁾.

وبناء على مذكرة ستمسون أصدرت الجمعية العامة للعصبة قراراً بمناسبة الصراع الصيني الياباني أعلنت فيه upon the Members of it is incumbent the Leagues of Nations not to recognize any situation, treaty or contrary to the agreement which may be brought about by means Paris convenient of the League of Nations or the Pact of.

والالتزام الوارد في هذا القرار يعد بمثابة إعلان وكشف وتقرير لالتزامات المادة العاشرة من العهد التي وافق فيها الأعضاء على ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبقية أعضاء العصبة⁽⁷⁸⁾. وقد ثار الجدل الفقهي حول القيمة القانونية لمذهب ستمسون. فيري ستارك⁽⁷⁹⁾ أن هذا المذهب لا يعدو أن يكون تعبيراً عن السياسة الوطنية للولايات المتحدة.

ويري Medlicott⁽⁸⁰⁾ أن المبدأ قصد به أن يكون قوة أدبية ليكون بديلاً عن الجزاءات ولم يكن إعلانه موفقاً في وقت بدت مساندة دول العصبة الفورية له ضرباً من المستحيل. وذهب جوزيف كونز⁽⁸¹⁾ إلى أنه قد يكون لنظرية ستمسون قيمة سياسية لكنها ليست جزاء قانونياً.

والواقع أن نظرية ستمسون كانت تعكس مبدأ أخذ يستقر منذ مدة طويلة في أماكن متفرقة وأصبح بعداً واقعاً في القانون الدولي الاتفاقي والعرفي فأثرها القانون لا يتحدد بوصفه إعلاناً صادراً من دولة معينة،

ولكن بصفته تعبيراً عن مبدأ اتجه المجتمع الدولي إلى إقراره لحماية خصائص نظامه القانوني.

وقد اختلف الفقهاء حول أثر وجدوى عدم الاعتراف بصفته جزاء. فذهب بعضهم⁽⁸²⁾ إلى أنه ليس جزاء واقتروا إحلال عبارة عدم قبول مشروعية تصرف ما محل عبارة عدم الاعتراف بمشروعية تصرف ما. ولاحظ البعض أنه إذا اعتبر سلاحاً من أسلحة القمع فهو سلاح ناقص وتكميلي وأثره أدبي⁽⁸³⁾. والذين يؤدون هذا المبدأ ويعتبرونه جزاء، فهو عندهم بمثابة جزاء اقتصادي⁽⁸⁴⁾.

ويسلك أرنولد ماكنير⁽⁸⁵⁾ مسلكاً وسطاً فيرى أنه رغم بعض مزايا عدم الاعتراف إلا أنه ليس مقنعاً حيث يضر بغير المعترف ويستفيد منه المخطئ بل أن هذا المسلك السلبي لن يحل المشكلة ولن يصلح جزاءً كافياً إذا كان تمهيد الإجراءات أشد.

ولا يخفي أن عدم الاعتراف إجراءً سياسياً قد تكون بواعثه سياسية، لكنه يتمخض عن آثار قانونية ملحوظة أبرزها البطلان أي بطلان التصرف الذي يأتي به طرف من وجهة نظر الطرف الذي لا يعترف بهذا التصرف⁽⁸⁶⁾ أما عن أثره وجدواه في ردع طرف معين فذلك أمر يخضع للظروف بدرجة كبيرة.

وقد قدم مندوب البرازيل في الجمعية الثانية للعصبة اقتراحاً لتعديل العهد لم يلق قبولا. ويطالب التعديل كل الأعضاء بأن يعتبروا باطلاً Plano de Jure أي معاهدة دولية تعقد في المستقبل تمنح الدول التي نشن الحرب خلافاً للمواد ١٢، ١٣، ١٥ من العهد ما يلي:

- تعويضاً عن نفقات الحرب وتعويضات عن خسائرها.

- أحكاما تتعلق بالضغط الاقتصادي ضد إقليم المستولي عليه.
- ضم الإقليم⁽⁸⁷⁾.

وقد تأكد مبدأ عدم الاعتراف كالالتزام قانوني في علاقات الدول الأوروبية والأمريكية بعد ذلك وطبقته ١٩ دولة أمريكية خلال حرب تشاكو⁽⁸⁸⁾ وخلال الصراع الصيني الياباني⁽⁸⁹⁾.

النوع الثاني: الجزاءات العسكرية:

تقضي المادة ٢/١٦ من العهد بأنه إذا ما تقرر وفقا للمادة ٢/١٦ قيام دولة بشن حرب أصبح من واجب مجلس العصبة أن يوصي مختلف الحكومات المعنية بالقوة الجوية والعسكرية والبحرية الفعالية التي يتعين علي أعضاء العصبة الإسهام بها في القوات المسلحة التي تستخدم في الدفاع عن أحكام العهد.

وتتطلب الفقرة الثالثة من أعضاء العصبة اتخاذ الخطوات الضرورية لكي تؤمن المرور عبر أراضيها لقوات أي من الأعضاء الذين يتعاونون في صيانة أحكام العهد. ويلاحظ أن المادة ٢/١٦ لم تتطلب عقد اتفاقات معينة لتنظيم قيام الدول الأعضاء بتقديم القوات المسلحة وتسهيل مرورها عبر أراضيها، كما تنص علي إقامة قيادة عسكرية عليا تتولي تنسيق الجهد العسكري ضد المعتدي، وإن كانت هذه المادة قد ألقت علي مجلس العصبة التزاما بأن يوصي بحجم ونوع القوات التي يجب أن يقدمها كل طرف والتي تتشكل من حصيلتها القوة العليا.

ويذهب الاتجاه الغالب في الفقه إلي أولوية تطبيق الجزاءات الاقتصادية، وتفادي العمل العسكري بقدر الإمكان. فالأستاذ فوشي مثلا يري أن المادة ١٦ لم تنص علي العمل العسكري إلا بصفة ثانوية بعد أن

يثبت عدم كفاية الإجراءات الاقتصادية⁽⁹⁰⁾. ولذلك رأي غالبية شراح العهد أن تطبيق الجزاءات الاقتصادية فيه أمر إجباري، بينما لا تلزم الدول الأعضاء- بشكل محدد- بتطبيق الجزاءات العسكرية⁽⁹¹⁾. وإن كانت ملزمة- في رأي البعض⁽⁹²⁾- بالسماح بمرور القوات الدولية عبر أراضيها.

وفي مرحلة إعداد العهد ظهر اتجاهان متعارضان، الاتجاه الأنجلو أمريكي الذي اعتقد بأهمية الرأي العام حيث تصور ولسون العصبية بمثابة محكمة للرأي العام يمكن فيها للضمير العالمي أن يصدر أحكامه⁽⁹³⁾، والاتجاه القاري الذي تزعمته فرنسا والذي أصدر علي النص علي نظام صارم للجزاءات⁽⁹⁴⁾ رغم احتواء غالبية المشروعات الفردية والرسمية علي أحكام تتعلق بالجزاءات العسكرية⁽⁹⁵⁾.

ويميل اتجاه عام في الفقه إلي اعتبار الجزاءات العسكرية بمثابة حرب جماعية جزائية أو بمعنى أدق عملية بوليسية⁽⁹⁶⁾. وهي بذلك تفرق عن الحرب بمعناها التقليدي في عدة جوانب قانونية⁽⁹⁷⁾ رغم أن هناك عاملا ماديا مشتركا بين الحرب وإجراءات القمع العسكرية وهو استخدام القوة.

فهناك خلاف بينهما في الهدف إذ تستهدف الحرب تحقيق أغراض وطنية، أما عمل القمع فهده صيانة النظام الدولي. وهناك خلاف بينهما في الاختصاص إذ تتخذ الدول من طرف واحد قرار الحرب في الحرب التقليدية، أما في عمل القمع فيصدر القرار عن جهاز جماعي يمكن عرض قراره هذا فيما بعد علي القضاء.

وهناك من ناحية ثالثة خلاف في القيادة حيث تدبر الدول حروبها، أما في عمليات القمع العسكرية فيقود العمليات موظفون عامون Agents

Publics ملزمون باتخاذ إجراءات تتناسب مع تحقيق الهدف. وهناك من زاوية رابعة خلاف يتعلق بموقف الطرف الثالث، ففي الحرب التقليدية تختار الدول بين الانضمام للمحاربين أو التزام الحياد أما عمل القمع فالكل ملزم بالعمل ضد المعتدي⁽⁹⁸⁾.

والواقع أن فكرة الجيش الدول⁽⁹⁹⁾ فكرة قديمة عرفت لدى اليونان والعصر الوسيط حيث أنشأت عصبة رينان أسطولا دائما لتأمين الاتصالات في الراين وتسهيل الحملات العسكرية وفي عام ١٨١٨ اقترحت الحكومة الروسية في مؤتمر أكس لاشابل إنشاء بوليس بحري دولي. وفي عام ١٩٠٠ أرسلت ١١ دولة قواتها المشتركة إلي الصين لقمع أعمال البوكسرز.

ثانيا: جزاء عدم تنفيذ أحكام التحكيم والقضاء (مادة ١٣/٤)

تقضي الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشرة من العهد بأن يوافق أعضاء العصبة علي أن ينفذوا بحسن نية أي حكم أو قرار وألا يلجأوا إلي شن الحرب ضد عضو العصبة الذي يمثل لذلك الحكم أو ذلك القرار، وفي حالة الإخفاق في تنفيذ هذا الحكم أو القرار يتعين علي المجلس أن يقترح أية خطوات يلزم اتخاذها لتنفيذه.

وترتبط هذه المادة بأحكام المادة ١٢ التي تلزم أعضاء العصبة⁽¹⁰⁰⁾ بما ما ثار بينها نزاع يحتمل أن يؤدي إلي تصدع في العلاقات Rupture⁽¹⁰¹⁾ بأن يلتمسوا تسويته إما بالتحكيم، أو بالتسوية القضائية أو بالعرض علي مجلس العصبة وإلي حين صدور التحكيم أو قرار القضاء أو تقرير مجلس العصبة (ويجب أن يصدر الحكم والقرار خلال فترة معقولة لم تحدد وأن يصدر تقرير المجلس في غضون ستة أشهر منذ لحظة عرض

النزاع) يمتنع الأعضاء عن شن الحرب لحين انقضاء ثلاثة أشهر أخرى منذ لحظة صدور الحكم أو القرار أو التقرير.

ثم تحظر المادة ٦/١٥ شن الحرب ضد الطرف الذي يقبل بالتوصيات الواردة بتقرير المجلس، كما تقرر المادة ٤/١٣ هذه الميزة لمن يقبل بالحكم أو القرار، ويمكن أن تعتبر هذا الجزء إيجابياً يغري الأطراف بالتمتع به. والواقع أن نظام التسوية السلمية في العهد إجباري، ويتعين استفادته⁽¹⁰²⁾ حيث تعلن مراحل جميع مواقف الأطراف علي الرأي العام. أي أن الدول ملزمة في حالة النزاع الذي يحتمل أن يؤدي إلي تصدع علاقاتها فقط ولا يدخل في إطار اختصاصها الداخلي حسبما يشهد مجلس العصبة بذلك، أن تلجأ إلي وسائل التسوية السلمية الثلاثة الموضحة آنفاً، وإذا ما صدرت نتائج بحثها للنزاع المطروح يتعين علي الأطراف تنفيذه بحسن نية. والمعروف أن الاتجاه الأنجلو أمريكي لدي صياغة العهد قد علق أهمية كبرى علي حسن نية الدول في الوفاء بالتزاماتها الدولية وهو مبدأ ساد منذ زمن طويل⁽¹⁰³⁾.

وقد أباح العهد للأطراف حرية التصرف إذا لم تسفر وسائل التسوية السلمية عن حل للنزاع⁽¹⁰⁴⁾. أما إذا توصلت هذه الأجهزة (التحكيم أو القضاء أو مجلس العصبة) إلي اتفاق معين أن يتدخل ويقترح⁽¹⁰⁵⁾ أية خطوات لازمة لتأمين تنفيذ هذا الاتفاق.

وخلال الحرب العالمية الأولى وأثناء صياغة العهد تضمنت كل المشروعات الفردية والرسمية تقريباً⁽¹⁰⁶⁾ مقترحات باستخدام المنظمة الدولية وسائل لتنفيذ أحكامها وتباينت هذه الوسائل بين المشروعات، ولكن أغلبها أيد استخدام العمل العسكري لفرض الأحكام علي الطرف الرافض رأيها وإن كان بعضها دعا لاستخدام القوة لا لفرض الأحكام وإنما لإرغام.

طرف النزاع الذي يرفض اللجوء للوسائل السلمية، لتسوية نزاعه من خلال تلك الوسائل. وقد أجمع المفكرون منذ أقدم العصور علي ضرورة إرغام الطرف المتمرد علي تنفيذ أحكام التحكيم ولو بالقوة المسلحة علي نحو ما أسلفنا في الباب التمهيدي.

ويلاحظ أن العهد لم يوضح طبيعة الخطوات أو الإجراءات التي (107) يقترحها المجلس لضمان تنفيذ أحكام التسوية السلمية وهل يقترحها علي الطرف الذي صدر الحكم لصالحه، أم يقترحها علي كل أعضاء العصابة لصالح ذلك الطرف.

ويري البعض (108) أنه يمكن استخدام جزاءات المادة ١٦ لإرغام الدولة الراقضة لتنفيذ أحكام التسوية السلمية علي أن تتوقف تلك الإجراءات بمجرد أن تعلن تلك الدولة عن استعدادها للتنفيذ. ويبدو أن القائلين بهذا الرأي يصرون عن افتراض بأن العهد يرتب عددا من الالتزامات ويفرض علي مخالفتها جزاءات عامة تكمن في المادة ١٦ سواء توجب تطبيق تلك الجزاءات في حالة انتهاك الالتزام بشكل مباشر، أو باعتبار أن مثل هذا الانتهاك سيؤول في النهاية إلي انهيار العلاقات الودية أو اندلاع الحرب.

غير أنه يجب التمييز بين أحكام التحكيم وأحكام القضاء باعتبارها صادرة من أجهزة قضائية، وبين توصيات مجلس العصابة بصفتها إيضاحات أو رغبات وليست أحكاما صادرة من جهاز سياسي يحاول تسوية منازعة سياسية وفقا لاعتبارات سياسية. ويلاحظ في هذا الصدد أن الدول التي كانت لا تزال متمسكة بمظاهر سيادتها قد حدث من نطاق المسائل القانونية ووسعت من نطاق المسائل السياسية.

ويتراعي أنه وفقا لروح أحكام العصابة وظروف العصابة ذاتها، لم يقصد أن تكون العصابة أداة لتنفيذ الأحكام الدولية خاصة باستخدام وسائل القسر رغم عدم إحكامها، كذلك للوردة في م ١٦، ولكنها تعلن علي الرأي العام الجوانب السياسية والقانونية وحقوق الأطراف وواجباتهم في كل منازعة تعرض عليها حتى يجد المضرور الذي صدر الحكم لصالحها مساندة سياسية واسعة إذا لجأ إلي وسائل المساعدة الذاتية غير الحربية لاستخلاص حقه.

وتجدر الإشارة إلي أنه لم يحدث طوال فترة العصابة أن رفضت إحدى الدول تنفيذ حكم المحكمة الدائمة للعدل⁽¹⁰⁹⁾ كما كانت حالات رفض تنفيذ أحكام التحكيم نادرة⁽¹¹⁰⁾.

ثالثا: جزاءات عدم تسجيل المعاهدات (المادة ١٨):

تنص المادة ١٨ من العهد علي أن كل معاهدة أو ارتباط دولي يعقده فيما بعد أي عضو في العصابة يجب أن يسجل لدي أمانة العصابة، ويجب أن تقوم الأمانة بنشره بأسرع ما يمكن. ولا تصبح أي معاهدة أو ارتباط دولي ملزما إلي أن يتم تسجيلها.

وضعت هذه المادة بناء علي اقتراح الرئيس ولسون وكانت خطوة هامة وفعالة لتنفيذ أولي نقاطه الأربع عشرة التي تتعلق بالدبلوماسية العلنية المفتوحة⁽¹¹¹⁾. ونظرا لأن كثيرا من الحرب والصراعات الدولية كانت تقع بسبب الارتباطات والاتفاقات والترتيبات السرية بعيدا عن رقابة للرأي العام، فقد آمن الرئيس ولسون للفكر الأنجلو ساكسوني بجدوي الرأي العام وكبح جماح الحكام.

ولذلك يمكن القول أن المادة ١٨ ترمي إلي نوعين من الجزاءات:

النوع الأول: جزاء قانوني يترتب علي عدم التسجيل.

النوع الثاني: جزاء أدبي يتمثل في أن رفض التسجيل يعد انعكاساً لنية الأضرار بالعلاقات الودية وبمثابة تدبير في الخفاء لا يقره الرأي العام وبعيدا عنه كما أن التسجيل يمكن الرأي العام من الوقوف علي التصرفات الدولية للحكومة.

غير أن المادة ١٨ تثير عدم نقاط:

(أ) أن التسجيل لدي الأمانة إجباري وملزم لجميع أعضاء العصبة فهل هو ملزم للاتفاقات المعقودة بين أعضاء وغير أعضاء أو بين الأعضاء فقط؟

(ب) هل يتعين تسجيل كل اتفاق دولي مهما كان وعه وموضوعه؟

(ج) ما هو الجزاء المترتب علي عدم التسجيل؟

(د) ما مدى التزام أمانة العصبة بالنشر وما هو المدى الزمني بين التسجيل والنشر وهل العربة بالتسجيل أم بالنشر.

(هـ) هل يمكن استخدام عدم التسجيل جزاء لمعاهدة غير مشروعة

ومن الذي يقدر المشروعية أو عدم اتساقها مع المادة ٢٠ من العهد؟

وقد أثار البحث في البداية حول أي اتفاق يجب تسجيله فقررت لجنة الفقهاء التي عينها مجلس العصبة عام ١٩٢١ أن كل اتفاق أو ارتباط دولي أو أي عمل اتفاقي يترتب التزامات قانونية دولية يتعين تسجيلها فرأت إنجلترا عدم ضرورة إدراج الاتفاقات المالية وقصر التسجيل علي الاتفاقات التي تؤثر علي العلاقات الدولية وسلام العالم⁽¹¹²⁾. ورفضت فرنسا وبلجيكا تسجيل اتفاقية تحالف بينهما معقودة في ١٧ سبتمبر ١٩٢٠

لأنها تتضمن ملحقا باتفاق عسكري وفاق في النهاية علي تسجيل هذا الاتفاق ونشر المراسلات المتعلقة دون إعلان نص الاتفاق ذاته⁽¹¹³⁾.

ونظرا لاختلاف مواقف الدول اتجهت النية إلي تعديل المادة ١٨ كي تستثني من التسجيل الأعمال ذات الطابع الفني البحث أو الإداري الذي لا يمس العلاقات السياسية الدولية وتلك التي ليست سوى ترتيبات فنية مكملة وليست معدلة للاتفاقات الوارد ذكرها في المادة لكن أخذ في النهاية بالتفسير الواضح⁽¹¹⁴⁾.

ولما كانت المادة ١٨ تتطلب نشر المعاهدات وهناك دول لا تسمح بسايرها بنشر كل المعاهدات مثل الدستور الفرنسي لعام ١٨٥٧ فقد تطلب ذلك إجراء مراجعات دستورية في بعض الدول لتتواءم مع هذا الالتزام⁽¹¹⁵⁾.

والسراجح في الفقه أن الأعضاء يتعين عليهم تسجيل ما يعقدوه من اتفاقات فيما بينهم وأن غير الأعضاء لا يقع عليهم مثل هذا الالتزام. والسراجح أيضا أن الاتفاقية المعقودة بين دولة عضو وأخرى غير عضو في العصبة ولم تسجل لا يمكن إثارتها أمام العصبة وأجهزتها ولكن يمكن إثارتها فقط أمام جهات قضائية وتحكيمية لا علاقة لها بالعصبة⁽¹¹⁶⁾.

وهناك ثلاث نظريات بالنسبة للأثر القانوني المترتب علي عدم التسجيل⁽¹¹⁷⁾.

النظرية الأولى:

أبرز مؤيديها فونيه دي فيشر وتري أن الاتفاقية تلزم أطرافها قبل تسجيلها غير أن هؤلاء الأطراف لا يمكنهم المطالبة بتنفيذها قبل أن يتم

تسجيلها فالتسجيل يتيح تنفيذ المعاهد فقط. ولم يوضح أنصار هذه النظرية آثار عدم التسجيل نهائياً، أو عدم تحديد موعد التسجيل.

النظرية الثانية:

يمثلها الأستاذ جورج سل وأنزيلوتي وتريبولي وتري أن الاتفاقية تعد ملزمة ابتداء سواء منذ توقيعها أو التصديق عليها حسب الأحوال، غير أن أطرافها لا يمكنهم إثارتها في مواجهة العصابة قبل أن يتم تسجيلها أي يكون للاتفاق صلاحيته التامة بين أطرافه وأمام أي جهاز قضائي مستقل عن العصابة وأجهزتها.

النظرية الثالثة:

أبرز مؤيديها فان كارنيك⁽¹¹⁸⁾ ولاديلاس ليرتز وتذهب هذه النظرية إلى أن التسجيل أحد الأركان الأساسية لصلاحية المعاهدة بحيث لا تكون ملزمة إلا ابتداء من تسجيلها. ويرى كافاريه أن هذا التفسير ينسجم مع مضمون المادة ١٨ كما أنه يتفق مع ما قصد إليه ولسون من اشتراط التسجيل⁽¹¹⁹⁾.

والواقع أن النظرية الثالثة تقدم التفسير المثالي للمادة ١٨ وتتسجم مع تاريخها التشريعي أما النظرية الثانية فهي أكثر اقتراباً من الواقع واتفاقاً مع ما يجري عليه العمل في العصابة بعد ذلك أي أن الاتفاقية تكون صحيحة بين أطرافها باكتمال عناصر انعقادها ولكنها لكي تثار أمام أجهزة العصابة، يلزم أن تكون مسجلة لدى أمانة العصابة. ومع ذلك طبقت المحكمة الدائمة للعدل الدولي اتفاقيات غير مسجلة في مناسبات منها قضية مافروماتيس في ٣٠/٨/١٩٢٤، وقضية الخدمة البريدية في دانزج وبولندا عام ١٩٢٥⁽¹²⁰⁾.

ومما يذكر أن برلمان سلفادور أعلن عام ١٩٣٣ أن اتفاقية دول أمريكا الوسطى الموقعة عام ١٩٢٣ Inapplicable et Inexistent لأنها لم تسجل في العصبة⁽¹²¹⁾. والمفهوم من منطوق المادة ١٨ أن التسجيل لا ينسحب بأثر رجعي علي المعاهدات المعقودة قبل دخول الدول المعنية في العصبة. وقد رفض اقتراح بترتيب أثر رجعي للتسجيل⁽¹²²⁾ بحيث تترتب آثار التسجيل منذ لحظة التسجيل ذاته. وقد أوضحت مذكرة أمين عام العصبة في هذا الصدد جواز إتمام التسجيل منذ لحظة التقاء إرادات الدول في اتفاق ما. غير أن ذلك لم يتحقق عمليا إذا تأخر تقديم كثير من الاتفاقات لتسجيلها عدة أشهر وهناك اتفاقات مر علي التصديق عليها سنوات قبل أن يتم تسجيلها.

وفيما يتعلق بمدى استخدام عدم التسجيل جزاء علي عدم انسجام معاهدة ما مع أحكام العهد، يذكر هيدسون⁽¹²³⁾ أن هذه المسألة ثارت في عدة مناسبات زمن العصبة ولكن صعوبة فحص محتويات و آثار لمعاهدات المقدمة للتسجيل دفع إلي الاتجاه نحو تقليل آثار عدم التسجيل كما أنه لم يحدث أن تصدت الجمعية أو المجلس لفحص المعاهدات المقدمة للتسجيل.

وقد اقترح مندوب بيرو في العصبة مسيو Cornrjo أن يضاف للمادة ١٨ حكم يقضي بامتناع الأمانة العامة عن تسجيل أي معاهدة صلح تفرض بالقوة نتيجة حرب شنت انتهاكا لميثاق باريس وأن تعتبر العصبة باطلا أية أحكام قد تحتويها تلك المعاهدات تستهدف المساعدة علي استعادة الوضع الراهن الذي تغير بالقوة.

وقد بحث هذا الاقتراح في مجلس العصبة في ١٤ يناير ١٩٣٠ ورفض في عدة لجان وأجل في بعضها ربما لسبب الصعوبة المترتبة علي الأخذ به إذ يصعب الحكم بأن ارتباطا ما غير متفق مع أحكام العهد⁽¹²⁴⁾.
والواقع أن المادة ١٨ أدرجت في العهد إضمان علانية الارتباطات الدولية ولم يقصد بها أن تستخدم للرقابة أو تعديل وتوقيع. الجزاء بصدد هذه الارتباطات⁽¹²⁵⁾.

هوامش الفصل الأول

INIS Claude Swords Into Plowshares 2nd Ed. Random House (1)
New York, 1958, pp. 23- 43.

LOUIS RENE BERES, World Peace through World Law, (2)
Examining the World Government Hypothesis, International
Relations. The David Davis Memorial Institute of International
Studies, Vol, IV, No, 4 November 1973, P. 366.

ويورد الكاتب ثلاثة نماذج لتوزيع القوة والسلطة بين الدول وهيئات المجتمع الدولي
ودرجة توفر السلام والاستقرار في كل نموذج، ويتولي شرحها في ص ٣٦٦، ٤٨١
ويخلص في ص ٣٨١ إلى أنه لا توجد صلة ضرورية بين درجة السلطة والقوة
المخولة للهيئات وبين فعالية تنظيم القوة. Power Management

HUS Mo. The Sanctions of International law, Transactions of (3)
Grotius Society 1949, Reprinted 1965, OCEANA Publications,
New York 1966, p. 6.

A. Verdross, Régles general de Droit de la Paix, R. D. C, Tome (4)
30, 1929, p. 479.

F. R. Walters, A History of the League of nations, Oxford (5)
University Pares London 1965, p. 32.

ويلاحظ أن قرار مؤتمر السلام في ١٩١٩/١/٢٥ الذي أعلن عن قيام العصبة حرص
علي فصل العهد عن معاهدات الصلح، رغم إصرار ولسن علي الربط بينهما، راجع
شرحاً قيماً للظروف السياسية التي قامت فيها العصبة والتي جعلت هدف العصبة ليس فقط
المحافظة علي السلم ولكن المحافظة علي نمط معين للسلام Specific Peace بالإضافة
إلى أنها استهدفت كذلك "To legitimize and Stabilize a particular and
Settlement based upon Victory", Inis Claude, Op. Cit. PP. 52- 53.

(6) راجع هذه السوابق في ص ٥٦٥ - ٥٦٧ من كتاب مارسل سيبير السابق الإشارة
إليه (طبعة ١٩٥١).

(7) راجع تفاصيل مشروعات هذه الجمعية الوفود الرسمية، أوتوبروك مرجع سابق
ص ٦٥ - ٨٤ وكذلك والترز السابق الإشارة إليه الفصل الرابع ص ٢٥ - ٣٩، ص
٦٤ - ٦١.

(8) انظر تفاصيل وشروح المشروع الفرنسي Dupuis عام ١٩٢٤ في محاضرات لاهاي السابق
الإشارة إليه ص ٤١١ - ٤١٤، وعندما فشلت فرنسا في جعل العصبة سنداً للأمن القومي الفرنسي

- G. عقدت معاهدات للمساعدة المتبادلة كي تكون بديلا عن العصبة في حالة عجزها. راجع: P. 384
Schwerzenberger, Power politics, P. 384
- (9) راجع تفاصيل محاولات فرنسا وحلفائها تحويل العصبة إلي نظام لضمان الإبقاء علي التسوية الإقليمية في أوروبا.
William M Jordan Concepts and Realities in International Political Organizations " International Organization: Political & Process" adited by L. M. Goodrich & Devid Key, the University of Visconsin Press, 1073, PP. 158- 186.
- Martin David Dubin: Toward the Concept of Collection (10)
Security, the Bryce Group's proposals for the avoidance of war 1914- 1917. International Organization Vol XXIV N2 Spring 1970
PP. 288- 318.
- F.H. Hinsley, Power and the Pursuit of Peace, Cambridge (11)
University press 1963, PP. 144, 164, 148, 317 Marc Stainless
Korowicz Organizations International et Souverainete des Etats
Membres, Editions Pedone, paris 1961, P. 93.
- (12) راجع كافاريه. مقاله عن فترة الجزاءات في المجلة العامة للقانون الدولي عام ١٩٣٧ ص ٣٩٩ وكذلك كتابه طبعة ١٩٧٣ الجزء الأول ص ٦٨٥، ويرى جلود في كتابه السابق الإشارة إليه ص ٥٨ أن العصبة كانت تمثل اختيارا بين مفهومي هوزلوك حيث غلب الثاني وهو مفهوم جون لوك.
- Walters Opsit, P. 63. (13)
- (14) أوتوبروك مرجع سابق ص ٨٥.
- (15) المرجع السابق ص ٩٣.
- R. Resosolb théorie de La S. D. N. Librairie Arthur Rousseau (16)
1927, p. 87.
- William Jordan, Op. Cit., P. 158.(17)
- (18) يذكر فينيوك أنه قبل العصبة كان أهم اختبار للتمييز بين الدولة صاحبة السيادة وغير المتمعة بتلك السيادة هو مدى ملكيتها لحق الحرب كمتابه:
International Law 4th ed. Ney York 1965, P. 647 foothote 24.
- (19) راجع أوتوبروك ص ٩٦- ٩٨ وشوازنبرجر مرجع سابق ص ٣٨.
- (20) يذكر جوجنيهيم نفس الحالات التي يباح فيها الحرب في العهد. انظر Paul Guggenheim taité de Droit International public, Tomc II, Génève, 1954, pp, 295- 296.

(21) راجع: J.H.W. Verzy, International Law in Historical Perspectivem Vol. I.A.W.Sijthoff- Leyden 196, p. 225.

ولا يعتبر استخدام دولة القوة لإرغام دولة أخرى علي تنفيذ حكم تحكيمي أو قضائي بمثابة شن الحرب كأداة للسياسة الوطنية، وإنما بمثابة ممارسة لحق القصاص والمساعدة الذاتية حيث عجزت سلطات المجتمع الدولي عن تحقيق الاتصاف اللازم (أي تنفيذ الحكم) وتعد المساعدة الذاتية مشروعاً لهذا الغرض.

راجع: E. Foda, the Projected Arab Court of Justice, Thèse, Martinus Nijhoof the Hegue 1957, p. 215.

(22) مقالة دليبيز في محاضرات لاهاي ١٩٢٤ مرجع سابق ص ٤٢٧ هذا ما قررته الجمعية الثانية للجنة بتاريخ ١٩٢١/١٠/٤ ويؤيده Schucking Wahberg & United Nations Forcas, A, W, Sijthoff p. 27 Footnote. راجع

(23) وكان الرئيس ولسون هو الذي سعي إلي استبعاد تلقائية حالة الحرب المترتبة علي انتهاك العهد نظراً لمخالفة الحرب التلقائية. بهذا المعنى الدستور الأمريكي حيث يضع في يد الكونجرس سلطة إعلان الحرب ولذلك أحل عبارة be deemed to Sir Anton Beram have committed an act of war against The Economic Weapon as a Means of Peaceful Pressure tr. راجع، Gr. Soc, Vol., 17, 1931. p 143- 145.

(24) P Guggenheim. Tome 1 PP. 249- 250' Sir James Arthur Arthur Slaters, the United Stated of Europe and Other Papers (edited by W. Argot) For star, New York, 1970, PP, 164 footnote 1, 47 footnote 1.

(25) يعرف شورارزنبجر في كتابه السالف إيراد الأمن الجماعي بأنه: Machinery for joint action to prevent or counter any attack on international order. ويورد كذلك في ص ٣٧٩ خمسة افتراضات لنظام الأمن

الجماعي وهذه الافتراضات عرفها كنماذج تاريخية في كتابه الصادر في لندن عام ١٩٦٧ بعنوان the lynamics of international laus Ebeuche d'axécution fédérale بالنسبة لتطبيق الضمان الوارد في المادة ١٠ ويسمي هذا النظام Bindedcxcecutation راجع كتابه سالف الإشارة إليه ص ٨٧١. وراجع دراسة شاملة عن الضمانات بشكل عام وجوانبها القانونية في كتابه كفايه عام ١٩٧٣ الجزء الأول والسالف الإشارة إليه الفصل الثامن من ص ٧٩١- ٧٩٦، وقد فسرت جمعية العصبة المادة ١٠ بهذا المعنى في قرارها في ١٩٢٣/٨/٩ ولم يحصل علي إجماع.

راجع: James Brown Scott, The Interpretation of Art 10 of the Covenant, I. K. I. L. No, 1924, PP, 109- 110.

(26) شورارزنبجر مرجع سابق ص ٢٧١.

(27) Guerre de surprise وتكون في حالتين: عندما يشنها طرف ضد آخر قبل استكمال أو استتفاد إجراءات التسوية السلمية وتسمى guerre de Surprise par prdécapitation أو عندما يشنها طرف ضد طرف آخر قبل حكم تحكيم أو تقرير المجلس الأعلى أو ضد الطرف الذي يعترف له المجلس بأن المسألة موضع النزاع من صميم اختصاصه الداخلي، ويسمى الحرب في هذه الحالة Guerre de surprise R. Redslod. Op. Cit. 58- 86. راجع: par insooumission Inis Claude, Op. cit. P. 49.(28)

(29) راجع عرض هذا الموضوع والخلاف بين النظرية الفرنسية والأنجلوساكسونية في هذا الصدد مقال دلبيز في المجلة العامة للقانون الدولي لعام ١٩٣٧ السابق الإشارة إليه ص ٢٥٥ - ٢٥٩.

(30) راجع والترز مرجع سابق ص ٤٨ - ٤٩، والمعروف أن المادة هي التي اقترحها الرئيس ولسون وتمسكت بها فرنسا والاتجاه القاري في مؤتمر السلام ضمنا ضد ألمانيا، كما أن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على العهد بسببها.

(31) والمعروف أن المادة العاشرة استهدفت المحافظة على الوضع الذي رسمته معاهدات الصلح وأن اللورد سيسل هو الذي حاول إدراج نص المادة ١٩ الخاصة بمراجعة الاتفاقات التي تصبح مع الزمن غير معبرة عن الأوضاع التي تنظمها وبذلك أعطت المادة ١٩ مفهوما خاصا للمادة ١٠ بحيث لا تمنع من تغيير الحدود التي رسمتها اتفاقات الصلح بموجب اتفاقات لاحقة، وإنما تمنع فقط التغيير عن طريق العنف: راجع، R. Redslod, Op, cit. 118.

(32) راجع: C.A.W. Manning, the failure of the League of Nations, Tome No International Actors, edited by Carol& twitchett, Op. Cit. PP. 105- 124.

(33) راجع هذه الحلول في مقالة دلبيز في المجلة العامة للقانون الدولي لعام ١٩٣٧ ص ٢٥٩ - ٢٦٣.

(34) يفضل Emile Giraude استخدام لفظ Reacyion على لفظ Sanction لوصف مجموعة الإجراءات والمواقف التي تستهدف وقف انتهاكات القانون الدولي راجع: مقالة في محاضرات لاهاي لعام ١٩٦٣ مجلد ١١٠ بعنوان:

Le Droit international Public et la politique, op. cit. p. 663.

(35) أوتوبروك مرجع سابق ص ٢٤٧.

(36) John Fischer Williams, Sanctions Under the Covenant, B. Y. B. I. L. 1936, P. 131.

- (37) أوتوبرك مرجع سابق ص ٢٤٧.
- (38) يلاحظ جون فيشر وليامز في مقاله عن جزاءات العصابة السابق الإشارة إليه ص ١٥٤ أن المادة ١٦ لم تورد ذكر الكلمة "اقتصادية" رغم أن المادة ١٦م/٣ تضمنت الإجراءات المالية والاقتصادية.
- (39) المرجع السابق ص ١٤٦.
- (40) شوارزنبرجر ص ٢٨.
- (41) سيرانتون بيرترام مرجع سابق ص ١٦١.
- (42) أوتوبرك ص ٩٩.
- (43) J.L. Brierly the Outlook for International Law, Oxford: راجع: University Press 1st ed- 1944, pp. 68- 69.
- (44) المرجع السابق ص ١٠٢.
- (45) مرجع سابق جورجنيهم ص ٢٦٥.
- (46) راجع جيمس أثير سولتر مرجع سابق ص ١٥٠ - ١٥٨.
- (47) أوتوبروك ص ١٠٥ - ١٠٦.
- (48) سيرانتون بيرترام ص ١٦٤ - ١٥٠.
- (49) جورج سل مرجع سابق ص ٨٧٥.
- (50) راجع عوامل فاعلية الجزاءات الاقتصادية كأداة من أدوات القسر السياسي في: David Vital, The inequality of States, Oxford Claarendon press, (First published), 1976 PP. 99- 101.
- (51) أمير جيروود مرجع سابق ص ٦٧٣ ويلاحظ أن الخلاف واسع بين الكتاب حول تصنيف أنواع الجزاءات وفي طبيعة كل منها- راجع كافاريه، مقالة في المجلة العامة للقانون الدولي لعام ١٩٣٧ مرجع سابق ص ٤٠٢ وما بعدها، ويتفق تقسيم جيروود مع تقسيم دلبيز للجزاءات راجع مقال دلبيز في المجلة العامة للقانون الدولي لعام ١٩٣٧ مرجع سابق ص ٢٧١ - ٢٧٣ وراجع أيضا مقال Dupuis لعام ١٩٢٤ مرجع سابق ص ٤١٦ وما بعدها ويرى ميرز ماكدوجال أن الجزاءات السياسية أبرزها الطرد وقطع العلاقات الدبلوماسية الاستراتيجية الدبلوماسية. راجع كتاب سالف الإشارة إليه ص ٣٠٩ - ٣١٢.
- (52) راجع: Roberto Papini & Gaetano Cortex, La Rupture des Relations Diplomatiques est ses Consequences, Editions A, Pedone Paris 1972, PP. 75- 76.
- (53) دلبيز، مرجع سابق، ص ٢٧٢.
- (54) أوتوبرك ص ٢٥٥ ومارسيل سيبر مرجع سابق ٥٦٩.

R. Papini & G, Cortex, Op. Cit. P. 77. (55)

Ibid, P. 78.(56)

(57) يري أوتوبروك أن الفقرة الرابعة من المادة ١٦ لها طابع عقابي وتطبق علي كل انتهاك للعهد، راجع أوتوبرك مرجع سابق ص ١٠١.

(58) وقد اتجهت النية في العصابة عام ١٩٢٧ إلي تطبيق جزاء الطرد علي العضو السذي يمعن في انتهاك التزاماته المالية وأوضح مقرر اللجنة القانونية أن مجرد عدم تنفيذ الالتزامات المالية لا يؤدي تلقائيا إلي الطرد فلا بد أن يقترن بوقائع تظهر النية في عدم تنفيذ بالتزامات العهد راجع:

Dynes P. Myres, Membership and Indebtedness in the League of nations, A. J. I. L. Vol 26, 1932, pp. 148- 152.

(59) شوارزنبيرجر ص ٣٨١ وراجع مقال John Fischer Williams, the League of Nations and Unanimity, A, J. I. L. Vol, 19, 1925. P. 488.

(60) راجع كفاربه طبعة ١٩٧٣ مرجع سابق ص ٦٩٢ ويلاحظ أن العهد لم يشر للعلاقة بين المجلس والجمعية واكتفي بإسناد مهام مماثلة لكليهما. راجع المادة ٣/٣، والمادة ٤/٤ من العهد.

(61) لويس دلبيز في مقاله بالمجلة العامة للقانون الدولي ١٩٣٧ ، مرجع سابق ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(62) ومع ذلك اقترح الأستاذ السويسري Nippold عام ١٩١٧ أن تبادر العصابة بتطبيق جزاءات معنوية (أدبية) ثم سياسية كقطع العقلات والطرود، ثم اقتصادية، ثم عسكرية في النهاية. راجع أوتوبرك ص ٧٠ - ٧١.

(63) راجع نص م ١٧ من العهد وقد اعترضت شيلي علي المادة ١٧ لانطباقها علي غير الأعضاء أساس أن ذلك يمس سيادة الدول.

(64) تضمنت مشروعات أفراد من سويسرا وألمانيا فقط الطرد. راجع أوتوبرك مرجع سابق ص ٧٠، ٧١.

Welfred Jenks, Expulsion from the League, B, Y, B, I, L, 1935, P. 155. (65)

Ibid, PP. 156- 167; H.G. Schermers, International Institutional Law Vol. 1 Leyden, 1972, p. 56. (66)

R. Papini & G, Cortex, Op. Cit. P. 78.(67)

R. Khan, Implide Powers of the United Nations, Vikas Publications, New Delhji, 170 p. 130. (68)

(69) راجع والترز، تاريخ العصابة، مرجع سابق ص ٨٠٤ - ٨٠٩.

(70) راجع مقالة في المجلة الأمريكية للقانون الدولي العام The Soviet 1939 Union was Expelled from the league of Nations? A. J. I. L. 1945 p. 35.

وكان المجلس في ١٩٣٣/٥/٢٦ قد وضع لائحة إجراءاته حيث قبل فيها عدم احتساب أصوات الممتنعين لكن هذا التفسير لم يكن ينطبق إلا على المادة الخامسة من العهد وليس على المادة ٤/١٦ لأن المادة الخامسة تشير إلى الأعضاء الحاضرين في الاجتماع، أما المادة ٤/١٦ فتحدث عن الأعضاء الحاضرين في المجلس.

راجع: D. Ruzié Organizations Internationales et Sanctions internationales Armand Colin, Paris. 1971. P. 51.

(71) راجع: J. G. Strake An Introduction to International Law, Butterworth', London 5th ed; 1963, p. 132.

(72) راجع: لويس دليز في مقاله في مجلة القانون الدولي لعام ١٩٣٧ مرجع سابق ص ٢٧٢. وراجع تاريخ هذا التقليد في القارة الأمريكية شوارزنبجر مرجع سابق ص ٣٨٧.

(73) Sir John Ficher Williams. The New Doctrine of Recognition Tr. Gr. Soc., Vol 18 1932, (Oceana Publications, New York, London . 1962) PP. 129- 127.

(74) C. G. Fenwick, The Implication of onsultation in the pct of Paris, A.J.L, Vol 26, 1932, P. 789.

(75) راجع نص المذكرة الأمريكية في ستارك مرجع سابق ص ١٤٨.

(76) راجع كتابه: The Use of force by states راجع التقليد الذي جسده مبدأ

ستامسون في: Frederick A. Middlebush Non- Recognition as a asnction of International Law, P. A. S. I. L., 1933, PP. 40-43.

F.A. Middlebush, P. 44. (77)

(78) L. Openheim, International Law Vol, 18th ed, edited by Lauterpacht, London 1955, PP. 142-144.

وكان مجلس العصبة د أصدر قرار في ١٩٣٢/٢/١٦ يتضمن الإلتزام بعدم الاعتراف ووصفه بأنه نابع من أحكام المادة العاشرة نفس المرجع السابق ص ١٤٤ هامش (١).

(79) ستارك مرجع سابق ص ١٤٨ - ١٤٩ ويؤيد إيان بوتلي ذلك ص ٤١٨.

(80) W.N.Medlicott , BritishForegin policy Sinc Versailles 191- 1963, Mathuen & Co. Ltd. 2 nd ed. Londone 1968, PP. 115- 116.

(81) جوزيف كونز مرجع سابق ص ٣٢٤ هامش (٥).

(82) جون فيشر وليامز، مقاله في أعمال جمعية جروشيوس حول مذهب الاعتراف لعام ١٩٣٢، مرجع سابق ص ١٢٣.

Oppenheim, Op. Cit. P. 145, F.A. Middleboush PP. 53- 54. (83)

(84) راجع إيان برونلي مرجع سابق ص ٤٢٠ - ٤٢١ ويعرف عدم الاعتراف بأنه: "A Legal Assesment of a situation by individual states and not a Sanction in the sense of embargo or nonintercourse" Ibid, PP. 422- 423.

Arnol Mcnair, The Stimson Doctrine of Non- Recognition, A. (85) note on its Legal Aspects, B. Y. B. I. L., 1933, pp. 73-74.

(86) يلاحظ أو بنهيم إن إعلان مبدأ عدم الاعتراف أو افتراض الالتزام به، لا يقلل من شرعية أي موقف قانوني، أو بنهيم مرجع سابق ص ١٤٥.

Ian Brownlie, Op. Cit., P. 411. (87)

Ibid, P. 412 Oppenheim, Op. Cit, P. 144, M. Sibert Op. Cit P. 578. (88)

L. Dellbez , Op. Cit. P. 273. (89)

Otto Bruk, Cit, P. 69. Footnote 99. John Fischer أيضا (90) Willians Sanctions of the Convenat. Op. Cit P. 145.

Jon Fishcer Williams, Op. Cit, P. 145; L, Cavare Le Droit: راجع: (91) International Public positif, 1973 Op. Cit, P. 706. ويرى جونتس أن عدم وجود

نص فعال لاستخدام القوة العسكرية، وعدم رغبة الدول في ظل هذا النظام الاختياري في اتخاذ هذه الإجراءات لدرع العدوان، كأن أحد الأسباب الهامة لفشل العسبة، ودفع واضعي الميثاق إلى تقاديه، ولكن دلييز يذهب إلى أن الأعضاء ملزمين بتطبيق الجزاء العسكرية بشرط التحقق من وقوع العدوان، وبشاطره رد سلوب الذي يؤسس هذا الإلزام علي المادة ١١ لا المادة ١٦.

(92) من ذلك: "Oppenheim. Schucking Wehberg" Finn Seyersted, Op. Cit. P. 27 foornit 3.

(93) أنيس كلود مرجع سابق ص ٥٦ وسنشير فيما بعد إلى مكانة الرأي العامل لدي وزير الخارجية الأمريكي.

(94) أوتوبرك مرجع سابق ص ٩٩ وعارضت الدول المحايدة بشدة إدراج الجزاءات العسكرية نفس المرجع ص ٩٠.

(95) نفس المرجع ص ٦٥ - ٨٤.

(96) يري Hajiscos أن الجزاءات العسكرية لا تعتبر حربا وإنما عملية قمع يصفها Une exécution juridique d'ordre Pacifique وقد سمح العهد بالتمييز بين الحرب والجزاءات العسكرية، راجع أوتوبرك مرجع سابق ص ٢٥٧.

(97) سنعود إلى هذه النقطة لذي دراسة الجزاءات العسكرية في الأمم المتحدة.
(98) راجع هذا التمييز في جورج سل مرجع سابق ص ٨٧٣ - ٣٧٤ ونقلها عنها
دليبيز مرجع سابق ص ٦٩.

(99) اختلف الكتاب حول معيار التمييز بين قوة البوليس الدولية والجيش الدولي
وواضح أن قوة البوليس الدولي لها طابع إداري سلمي، أما الجيش الدولي فيتسم بطابع
الاستعداد للعمليات القسرية الهادفة إلى تطبيق القانون وتنفيذ الأحكام القضائية ومنع
الحرب. راجع دراسة تفصيلية لهذا الموضوع Pierre Poirier. La Force
International d' Urgency, Paris, Librairie Générale de Droit et de
Jurisprudence, 1962, PP. 209, 212, 214, 216-218

Maroc Stenilas Korowicz, op. cit. P. 98. (100)

(101) فسر المنوب السوفيتي أمام مجلس العصبة عام ١٩٣٦ كلمة rupture علي أنها
تعني قطع العلاقات الدبلوماسية. ويؤيد كل من Schucking Wehberg هذا التفسير
ولكن الكلمة قصد بها تصدع العلاقات بشكل عام وانهيار العلاقات الودية والتخلي عن
الوسائل السلمية لإفصاح الطريق لعلاقات عدائية يكون قطع العلاقات أحد مظاهرها أو
مقدمة لها، لكن قطع العلاقات لا يترتب عليه بالضرورة تجبير العداء. R. Redslob op.
Cit P. 72 Alferd Verdross, Ideas Directories de L'organistion des
Nations Unies, R. D. C. Tom 83, 1953-11, PP. 33- 34.

William Jordan, Op. Cit. P. 185. (102)

(103) شوار زنبرجر ص ٢٧٣ أيضا فيونيك مرجع سابق ص ٥١٧ - ٥١٨ وينقل
في هامش رقم ١٣ ص ٥١٨ قول أرسطو "لو اختفي حسن النية لأصبحت العلاقات
بين البشر ضربا من المستحيل".

E. FODA, OP. Cit., P. 215. (104)

(105) يلاحظ الأستاذ فرزيل ضعف مفهوم كلمة "يقترح" في هذا المقام:
I.H.W. Verzijl, International Law in Hinstorical Perspetive, Vol.,
Op. Cit., PP. 505- 506.

(106) راجع تلك المشروعات في أوتوبروك مرجع سابق ص ٦٥ - ٨٤ هنسلي
مرجع سابق ص ١٣٨ - ١٤٨.

(107) ولم يحدث أن مارس المجلس الاقتراح كي يمكننا الوقوف علي مدى سلطته
في هذا المجال، لأن المادة ٤/١٣ لم تتر سوى مرة واحدة أمام مجلس العصبة حيث
طلبت اليونان انعقاد المجلس لرفض بلغاريا تنفيذ حكم تحكيم صادر في ١٩٣٣/٣/٢٩
بصدد النزاع حول غابات رودوب Rhodope F. ولكن المسألة سويت وديا بناء علي

E. Foda, Op. Cit., P. 215 نصيحة المجلسس دون حاجة لتطبيق أحكام العهد
Michel dubisson La Cour International de Justice Paris Librairie
Générale de Droit de Jurisprudence, 1964, P. 266.

(108) أوتوبروك ص ١٠٣ مرجع سابق ص ٢٢٥، ٢٢٦ وبتنفيذ فرزيل ميثاق
باريس لعدم سماحه باستخدام القوة لتنفيذ أحكام قضائية صحيحة.

(109) سجل هدسون Hudson هذه النتيجة ونقلها عنه: Oscar Schachter
Enforcement of International Judicial and Arbitral Decisions:
International Law in the Twentieth Century: edited by Leo Geiss
op. p. 930.

Ibid P. 941. (110)

(111) والتزام، مرجع سابق، ص ٥٤، وراجع نص النقطة المتعلقة بالدبلوماسية
العننية من نقاط ولون Ladisgsa Reitzer, L'enrgistrement des traits
International, Arrt 18 du Pacte de la S.D.N.R.G.D. I.P.1937 P. 69.
وينكر أن وزير الخارجية الأمريكي Lansing قدم للرئيس ولسون في ١٧/١/١٩
مشروعاً من ٦ نقاط اقترح في مادته الخامسة التسجيل الإلزامي للاتفاقات الدولية س
ولم يتضمن مشروعاً ولسون الأول والثاني لإنشاء العصبة شيئاً عن ذلك إن أن
مشروع بناء علي اقترح هنتر مللره لانسنج والجنرال بلبس ثم أضاف الرئيس ولون
لاقترح صفة الجزاء.

(112) المرجع السابق ص ٧٠-٧١.

L. Cavare, La Droit International Public Positif Tome II. (113)
Editions A. Peris, 1969, 127.

(114) لاديس ليتزر مرجع سابق ص ٧١-٧٢.

(115) كافاريه مرجع سابق ١٢٧.

(116) لاديسلاس ليتزر مرجع سابق ص ٨٢-٨٨ مثال ذلك أن لجنة الدعاوى
الفرنسية المكسيكية قررت يومي ٢، ١٢ يوليو ١٩٢٨ في قضية Pablo Najera
ملزمة رغم أن فرنسا لم تسجلها لأن المكسيك لم تكن حينئذ عضواً في العصبة.

(117) لاديلاس ليتزر المرجع السابق ص ٧٣-٧٧.

(118) راجع تـ٢ - يلا طبعة ١٩٦٩ الجزء الثاني ص ١٢٧-١٢٨.

(119) لاديلاس ليتزر المرجع السابق ص ٧٥.

(120) راجع تفصيلاً لذلك في مقاله كافاريه عن فكرة الجزاءات في المجلة العامة
للقانون الدولي عام ١٩٣٧ ص ٤٠٩.

(121) المرجع السابق ص ٤٠٩- ويذكر كافاريه أن عداء سافدور لتلك الاتفاقية يرجع إلى الموقف المتحفظ الذي وقفته دول أمريكا الوسطى إزاء الحكومة الجديدة في سلفادور التي تولت الحكم في أعقاب انقلاب عسكري.

(122) المرجع السابق الذكر في ص ٧٩ الآثار الخطيرة التي كانت ستترتب علي الأخذ بالاقتراح المذكور.

M. O. Hudson The Registration of Treaties, A. J. I, L. Vol (123)
24, 1930 P. 756.

.Ibid (124)

.Ibid (125)